

يشرفني أن أبسط أمامكم مشروع القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، بعدما تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب، مع إدخال بعض التعديلات التي همت بعض المواد في هذا المشروع قانون.

وأعتم هذه المناسبة للتنويه بالجهودات المبذولة من قبل كافة ممثلي الأمة من أجل تجويد مشروع هذا النص القانوني وإغناء مقتضياته، من خلال كافة الاقتراحات والتعديلات البناءة والمثمرة التي تم التقدم بها في هذا السياق في إطار لجتكم الموقرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد ساهم الانخراط الجماعي والتفاعل البناء اللذين تم تسجيلهما خلال الجلسات المنعقدة بمجلسي النواب والمستشارين من أجل تسليط مزيد من الضوء على مختلف جوانب هذا المشروع من إدراج جملة من التعديلات، همت بالأساس جوانب الملاءمة الخاصة بمنظومة الجبايات المحلية مع محيطها القانوني ومراجعة قواعد وعاء بعض الرسوم المحلية وتحسين عملية تحصيلها، هذا بالإضافة إلى مراجعة التحفيزات الجبائية.

لقد مكنت هذه المقترحات والمشاركات من إثراء هذا المشروع، مما ساهم بشكل قوي في إرساء إصلاح فعال يحقق العدالة الجبائية بين الملمزين ويساهم في تطوير الموارد الذاتية للجماعات الترابية ببلادنا، دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث رسوم محلية جديدة تزيد من الضغط الجبائي، ولا سيما في ظل تداعيات جائحة "كوفيد-19".

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

يشكل مشروع القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 والمتعلق بجبايات الجماعات المحلية المعروض على أنظاركم لجنة أولية لبناء نظام جبائي محلي في توافق تام مع القانون الإطار المتعلق بالجبايات والمزمع إصداره لاحقا، وستعمل هذه الوزارة جاهدة على إعداد مشروع متكامل في إطار منظور شمولي، سيتم خلاله التزليل التدريجي لكافة التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية للجبايات وملاءمة الأحكام الحالية مع تلك الواردة بالمدونة العامة للضرائب ودمج كافة الرسوم ذات نفس الوعاء في إطار رسمين إثنيين على الأكثر، وكذا الرفع من فعالية ونجاعة الإدارة الجبائية، مع ضمان نجاعة عمليات التحصيل، والذي سيتم عرضه على أنظار مجلسكم الموقر في الأفق القريب.

وبشكل هذا الإصلاح بهذه الصيغة أرضية ملائمة لإقامة نظام جبائي محلي فعال، قادر على مواكبة التحولات المسجلة على مستوى مسلسل اللامركزية والجهوية المتقدمة ودعم الاستقلال المالي للجماعات الترابية من جهة ثانية.

وفي الختام، أود أن أجدد عبارات الشكر والامتنان لكل البرلمانين من

### مخضر الجلسة رقم 331

التاريخ: الثلاثاء 14 جادى الأولى 1442هـ (29 دجنبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: سبع دقائق ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

### المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارون،

نخص هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية"، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع هذا القانون المدرج في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسمكم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، والذين ساهموا في إغناء هذا المشروع، وكذلك للسيد وزير الداخلية والسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية كذلك، على الجهود التي بذلوها جميعا، في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

ونفر للدراسة والتصويت على المشروع الذي سبق أن ذكرته، فغادي نعطي الكلمة للحكومة لتقديم المشروع إذا بغات. تفضل السيد الوزير.

### السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

الموافقون: بالإجماع.  
المادة الرابعة.

الموافقون: بالإجماع.  
المادة الخامسة:

الموافقون: بالإجماع.  
المادة السادسة:

الموافقون: بالإجماع.  
المادة السابعة:

الموافقون: بالإجماع.  
الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية" في إطار قراءة ثانية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الغرفتين الذين ساهموا في إغناء هذا القانون وتجويده، مما سيجعل نظامنا الجبائي المحلي ذا جودة عالية ومردودية تمكن جماعاتنا الترابية من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برامجها التنموية والرقمي بها إلى مستوى يليق بوطننا الحبيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعتقد كما أخبرت بأن التقرير موزع علينا، وبالتالي غادي نفتح باب المناقشة لمن يريد أن يتدخل.

غادي نبدأ من هنا، هنا ما كايش حتى شي واحد.

إذن ما كاين حتى شي واحد.

غادي ندوزو مباشرة للتصويت على المواد.

المادة الأولى: في إطار قراءة ثانية:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية: في إطار قراءة ثانية:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة: